

Distr.: General
23 February 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مونتسيرات

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم	٣
أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية	٤
ثانياً - الميزانية	٦
ثالثاً - الأحوال الاقتصادية	٦
ألف - لمحة عامة	٦
باء - الزراعة ومصائد الأسماك	٧
جيم - الخدمات المالية	٧

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات الحالية إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وكانت الدولة القائمة بالإدارة أحالت هذه المعلومات في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي:

www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



الرجاء إعادة استعمال الورق

110315 040315 15-02681 (A)



٧.....	السياحة	دال -
٨.....	البناء	هاء -
٨.....	المرافق العامة والاتصالات	واو -
٩.....	الأحوال الاجتماعية	رابعا -
٩.....	لمحة عامة	ألف -
٩.....	العمل	باء -
١٠.....	التعليم	جيم -
١١.....	الصحة العامة	دال -
١١.....	الجريمة والسلامة العامة	هاء -
١٢.....	حقوق الإنسان	واو -
١٢.....	البيئة والنشاط البركاني	خامسا -
١٣.....	العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	سادسا -
١٤.....	مركز الإقليم مستقبلاً	سابعا -
١٤.....	موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٤.....	موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٥.....	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	ثامنا -

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهو خاضع لإدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. تمثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم أدريان ديريك ديفيس (تولى مهام منصبه في نيسان/أبريل ٢٠١١).

الجغرافيا: يقع الإقليم في جزر ليوارد شرقي البحر الكاريبي، على بعد ٤٣ كيلومتراً جنوب غربي أنتيغوا و ٦٤ كيلومتراً شمال غربي غوادلوب. وتتسم الجزيرة بأكملها بطبيعة بركانية. وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، ثار بركان سوفريير هيلز بعد أن ظل خامداً لأكثر من ٤٠٠ عام، وحلّف ثورانه آثاراً مدمرة أدت إلى تدمير العاصمة وتسبب في إجلاء وإعادة توطين نحو ٧٠ في المائة من السكان من الجزء الجنوبي من الجزيرة. ولا تزال تلمس آثار هذا الثوران وما تلاه من نشاط بركاني أقل حدة.

مساحة اليابسة: ١٠٣ كيلومترات مربعة.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٧ ٥٨٢ كيلومتراً مربعاً.

تعداد السكان: ٥ ٠٠٠ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٢).

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: ٧٩,٦ سنة (الرجال: ٧٦,٨ سنة، النساء: ٨٢,٤ سنة (تقديرات عام ٢٠١٤)).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: بليموث، وقد هُجرت في أعقاب ثورة البركان عام ١٩٩٧. ويجري إقامة مركز حضري جديد في ليتل باي، على الساحل الشمالي الغربي للجزيرة.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء دونالدسون روميو (أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحركة الشعبية الديمقراطية وحركة التغيير والازدهار.

الانتخابات: أجريت أحدث الانتخابات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ ومن المقرر أن تجرى الانتخابات المقبلة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٩ ٥٠٠ دولار (تقديرات عام ٢٠١٣).

الاقتصاد: الخدمات المالية والاستثمارات والتشييد.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: ترينيداد وتوباغو، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

معدل البطالة: ٦,٥ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٣).

الوحدة النقدية: دولار شرق الكاريبي المربوط بدولار الولايات المتحدة (٢,٧ دولاراً من دولارات شرق الكاريبي يساويان دولاراً واحداً من دولارات الولايات المتحدة).

لحة تاريخية موجزة: أطلق كولبس اسم مونتسيرات على الجزيرة تيمناً بأحد الأديرة المنشأة قرب برشلونة في إسبانيا. وقد وصل المستوطنون الأوروبيون الأوائل في عام ١٦٣٢ وكان معظمهم أيرلنديين. وأصبحت الجزيرة بعد ذلك ملاذاً للأيرلنديين الأجراء الذين نُقلوا إلى جزر الهند الغربية البريطانية للعمل بعمود سخرة محددة الأجل. وقد ثار العبيد في انتفاضة كبرى يوم الاحتفال بعيد القديس باتريك عام ١٧٦٨. وفي القرن الثامن عشر، خضعت مونتسيرات للاحتلال الفرنسي على فترات متقطعة قبل تثبيتها كإقليم بريطاني عام ١٧٨٣. وأصبحت إحدى مستعمرات التاج البريطاني عام ١٨٧١. وفي أعقاب تفكك اتحاد جزر الهند الغربية عام ١٩٦٢، قررت مونتسيرات أن تصبح مستعمرة تابعة للتاج البريطاني وعزفت عن اختيار مركز الدولة المرتبطة ببريطانيا.

أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - بموجب الأمر الدستوري لمونتسيرات لعام ٢٠١٠، الذي بدأ نفاذه في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصبح لمونتسيرات حاكم معين من قِبل التاج البريطاني، ومجلس للوزراء، وجمعية تشريعية. وتولى الحاكم الحالي منصبه في نيسان/أبريل ٢٠١١. وهو يتولى مسؤولية الأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة)، والشؤون الخارجية، والدفاع، والخدمة العامة، وتنظيم الخدمات المالية الدولية. وبموجب الدستور، يحتفظ التاج البريطاني بسلطة تخوله، بعد استشارة مجلس الملكة الخاص، سن قوانين من أجل إحلال السلام والنظام وتحقيق الحكم الرشيد في مونتسيرات.

٢ - ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء، وثلاثة وزراء آخرين، ومن النائب العام، ووزير المالية. ويجوز لنائب الحاكم، وهو مواطن من مونتسيرات يعينه الحاكم، حضور

جلسات المجلس دون أن يكون له حق التصويت. ويتولى الحاكم رئاسة المجلس، وهو مسؤول عن الرقابة والإدارة العامة للحكومة، كما أنه مسؤول مسؤولية جماعية أمام الهيئة التشريعية.

٣ - وتتألف الجمعية التشريعية من تسعة أعضاء. وتُجرى الانتخابات عادة في مونسييرات كل خمس سنوات بنظام الاقتراع العام للراشدين. وفي الانتخابات الأخيرة، التي أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، خسرت حركة التغيير والازدهار التي شكلت الحكومة السابقة، وفازت الحركة الشعبية الديمقراطية المشكّلة حديثاً برئاسة دونالدسون روميو بسبعة من مقاعد الجمعية التسعة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أصبح السيد روميو رئيس وزراء مونسييرات. وفي تقريرها النهائي عن انتخابات أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قدمت بعثة مراقبي الانتخابات التابعة للكونغرس، التي دعاها الحاكم لمراقبة الانتخابات، ١٣ توصية تتعلق بقضايا مثل تنقيح الإطار القانوني للانتخابات، وإصلاح نظام تسجيل الناخبين، واتخاذ تدابير لتعزيز مشاركة المرأة.

٤ - ويتألف القانون الساري في مونسييرات في المقام الأول من التشريعات التي تسنها الهيئة التشريعية في مونسييراتو بعض قوانين برلمان المملكة المتحدة التي تسري على مونسييرات وأوامر المجلس التي يصدرها التاج البريطاني في مجلس الملكة الخاص والقانون الإنكليزي العام. وتخضع مونسييرات للولاية القضائية للمحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي (محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف). ومحكمة الاستئناف محكمة متنقلة أنشئت بموجب الأمر رقم ٢٢٣ الصادر عام ١٩٦٧ عن المحكمة العليا لدول الهند الغربية المرتبطة بالمملكة المتحدة، التي تعقد دوراتها القضائية بالتناوب بين الدول التسع الأعضاء في المحكمة ومن بينها مونسييرات. وتعتبر اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص بمثابة محكمة الاستئناف النهائي في المسائل المدنية والجنائية. وينص القانون البريطاني لأقاليم ما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية لمواطني الأقاليم البريطانية في ما وراء البحار.

٥ - وكما سبق ذكره، ففي الحلقة الدراسية الإقليمية للمحيط الهادئ بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، التي عقدت في كيتو في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أعلن رئيس وزراء مونسييرات آنذاك أن مونسييرات إقليم يتمتع بالحكم الذاتي داخليا بصورة كاملة، يتخذ مجلس وزرائه جميع القرارات التنفيذية. كما أعلن أنه ليس هناك أي مصلحة عامة على الإطلاق في الانفصال عن المملكة المتحدة. وأفاد بأن استمرار العلاقات مع المملكة المتحدة يمثل قرارا تم التوصل إليه عن طريق الاختيار الحر وأن شعب الجزيرة لا يعتبر نفسه شعبا مستعمرا. وأوصى بأنه ينبغي للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار إزالة مونسييرات من مناقشتها بشأن إنهاء الاستعمار.

ثانياً - الميزانية

٦ - لا يزال القطاع العام في مونتسيرات يعتمد على معونة الميزانية التي تقدمها المملكة المتحدة، التي ظلت تساهم بنحو ٦٠ في المائة من الميزانية المتكررة في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥. وحسب ما أفادت السلطة القائمة بالإدارة، بلغت الميزانية المخصصة للنفقات المتكررة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ ما قدره ١١٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وبالإضافة إلى المساهمة المذكورة أعلاه في الميزانية المتكررة، خصصت المملكة المتحدة حوالي ٤٦,٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لدعم مشاريع التشييد الكبرى في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

٧ - ويستفيد الإقليم من تخصيص ما يقرب من ١٦ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر. وتشير حكومة الإقليم إلى أن مونتسيرات مُنحت زيادة قدرها نحو ١٥ في المائة في إطار الصندوق الحادي عشر.

٨ - ومن المتوقع وفقاً لما أشارت إليه الدولة القائمة بالإدارة أن تبلغ الإيرادات المحلية العامة نحو ٤٤,٧ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ويدفع الأفراد المقيمون الضرائب عن دخلهم المكتسب من جميع المصادر في جميع أنحاء العالم. وتفرض الضرائب أيضاً على الدخل الخاضع للضريبة الذي تدفعه أي شركة مسجلة أو جمعية للقروض السكنية أو أي شخص قانوني. وتدفع الشركات ضريبة نسبتها ٣٠ في المائة على الأرباح، بينما لا تُفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٩ - حسب تقديرات الدولة القائمة بالإدارة، من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ نسبة ٠,٨٢ في المائة بفضل بعض الحوافز التي تقدمها المشاريع الحكومية الكبرى لقطاع البناء. وتقدر وحدة المعلومات التابعة لمجلة The Economist أن الناتج المحلي الإجمالي الذي حققه الإقليم في عام ٢٠١٣ بلغ ٦٩,٩ مليون دولار. وواصلت حكومة المملكة المتحدة من جانبها تقديم الدعم لمؤسسة تنمية مونتسيرات اعترافاً بالدور الذي تضطلع به كميسر ومدير مشروع لدعم الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات الخاصة المحلية سعياً لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة.

باء - الزراعة ومصائد الأسماك

١٠ - نظراً لاستمرار النشاط البركاني الذي تشهده مونتسيرات، لا تزال معظم الأراضي الزراعية الخصبة والمراعي ومناطق صيد الأسماك إما مناطق محظورة أو يتعذر الوصول إليها. بيد أنه ذُكر أن المحاصيل الزراعية وحصيلة صيد الأسماك ومنتجات الثروة الحيوانية قد ازدادت في السنوات الأخيرة. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن استثمارات القطاع الخاص في نظم الزراعة المائية في عام ٢٠١٤ عززت إنتاج المحاصيل.

١١ - وفي عام ٢٠١٤، واصلت حكومة الإقليم التركيز على قطاع الزراعة كمجال رئيسي لتوطيد سياسة الاعتماد على الذات التي تتبناها. وتشمل المبادرات توليد فرص العمل وزيادة الإنتاج المحلي، ولا سيما عن طريق زراعة الحدائق الخلفية للمنازل وزيادة مساحات الأراضي المخصصة للزراعة.

جيم - الخدمات المالية

١٢ - مونتسيرات عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي الذي يعمل بمثابة المصرف المركزي للإقليم، وهي جزء من سوق الأوراق المالية لشرق الكاريبي ومن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، علماً بأن هذه الفرقة هي الهيئة التي ترصد أنشطة مكافحة غسل الأموال وتعمل على التصدي لتمويل الإرهاب في المنطقة. وهناك مرافق مصرفية مختلفة من بينها كيانان تجاريان هما (مصرف مونتسيرات والمصرف الملكي لكندا) والعديد من المصارف الدولية. كما يوجد في الإقليم اتحاد ائتماني وجمعية للقروض السكنية.

١٣ - وفي عام ٢٠١٤، واصلت حكومة الإقليم، بالتعاون مع لجنة الخدمات المالية في الإقليم، تعزيز إدارة الشركات لقطاع الخدمات المالية الدولية من أجل تنظيم المصارف الدولية وشركات التأمين ومقدمي الخدمات النقدية والجمعيات التعاونية.

دال - السياحة

١٤ - لا تزال إعادة تطوير قطاع السياحة من أولويات حكومة الإقليم. وكما ذُكر سابقاً، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بدأت خدمة محسنة للعبارة البحرية بطاقة أكبر. وتقوم العبارة بالرحلة بين مونتسيرات وأنتيغوا في غضون ساعة تقريباً، مما يمكن مونتسيرات من الترويج لنفسها بصورة أكثر فعالية كوجهة ليوم واحد. وتفيد وسائل الإعلام أن نحو ٨٠٠٠ من السياح زاروا الإقليم لمدة يوم واحد في عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، تفيد

حكومة الإقليم أن العدد الإجمالي للزوار الوافدين زاد بنحو ١٠ في المائة، من ٢١٠ ١٤ زوار في عام ٢٠١٢ إلى ٦٤٨ ١٥ في عام ٢٠١٣. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى بذل جهود لجذب السفن السياحية إلى الجزيرة، ويتم وضع خطط لتوفير جولات منظمة للزوار القادمين على متن تلك السفن إلى العاصمة المهجورة، بليموث.

هاء - البناء

١٥ - ترسم خطة التنمية المادية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ رؤية الحكومة لتطوير الجزء الشمالي من الإقليم وتوفير إطاراً للمساعدة على تحقيق الأهداف المبينة في خطة التنمية المستدامة، وتتناول قضايا كتوافر الأراضي، والموارد المحدودة وتطوير الهياكل الأساسية.

١٦ - وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى إحراز تقدم كبير في برنامج التنمية الرأسمالية للإقليم في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وتم بمساعدة من المملكة المتحدة، حفر بئرين للتنقيب عن الطاقة الحرارية الأرضية، ومن المتوقع حفر بئر ثالثة. وبالإضافة إلى ذلك، تم بفضل المساعدة المتواصلة إصلاح أجزاء كبيرة من الطريق الواسعة A1، التي تمثل الشريان الرئيسي للإقليم، لتصبح في مستوى جيد. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى مواصلة تطوير خليج ليتل باي ببناء قرية بحرية، ومبنى جديد لصندوق مونتسيرات للضمان الاجتماعي، ومتحف وطني، ومركز رياضي متعدد الأغراض. كما بدأ استصلاح الأراضي لإيجاد حيز لإنشاء مركز تجاري للتسوق.

واو - المرافق العامة والاتصالات

١٧ - تقوم شركة خاصة، وهي شركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة، بتوزيع المياه والكهرباء في الإقليم. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن جميع السكان يحصلون على حاجتهم من إمدادات المياه الوفيرة الجيدة الصالحة للشرب في الإقليم وأن زهاء ٩٨ في المائة من السكان موصولون بشبكة المياه. وقسم المياه في شركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة مسؤول أيضاً عن معالجة مياه الصرف الصحي في بعض المناطق، لا سيما في لوك آوت ودافي هيل.

١٨ - وواصلت حكومة الإقليم في عام ٢٠١٤، من جانبها، تشجيع إعداد سياسة وطنية للطاقة تنأى عن استخدام المولدات عالية السرعة المحملة في حاويات والتي تعمل بوقود الديزل وتفتقر إلى الكفاءة. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن من المتوقع أن تتوفر في نهاية المطاف موارد كافية من الطاقة الحرارية الأرضية لتلبية الطلب على الكهرباء في الإقليم.

١٩ - وبالإضافة إلى ما سبق ذكره عن تعزيز خدمة العبّارة، فإن رحلات طيران منتظمة ومستأجرة تتولى شركتان تشغيلها تربط أيضا مونتسيرات بآنتيغوا وبربودا. ومونتسيرات عضو في هيئة الطيران المدني لشرق البحر الكاريبي وفي هيئة دعم سلامة الطيران الدولية التي تنظم استخدام المجال الجوي للإقليم. وقد أفادت الدولة القائمة بالإدارة أن هيئة دعم سلامة الطيران الدولية ستتولى قريبا مسؤولية الإشراف على أمن الطيران أيضا.

٢٠ - ويُستخدم البريد الإلكتروني على نطاق واسع، كما بدأ العمل بخطوط الاشتراك الرقمية. وفي عام ٢٠١٤، بدأت حكومة الإقليم في استكشاف إمكانية إنشاء خط للاتصال بالألياف البصرية بين الإقليم والخارج.

رابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٢١ - كان لأزمة الثوران البركاني أثر عميق على الهياكل الاجتماعية ونظم الدعم التقليدية في الإقليم. فقد أدت إلى تشتت العديد من الأسر وتفكك المجتمعات المحلية وانتقالها للعيش في مناطق مختلفة من العالم. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن خدمات الرعاية الاجتماعية في مونتسيرات لا تزال تشمل منح المساعدات المالية الشهرية ومعونة الإيجارات السكنية والمساعدات الممنوحة لمرة واحدة لتلبية الاحتياجات الأساسية. وفي عام ٢٠١٤، واصلت المملكة المتحدة تقديم التمويل لأحد كبار الأخصائيين الاجتماعيين لدعم وضع إطار استراتيجي للخدمات الاجتماعية المتكاملة في مونتسيرات.

باء - العمل

٢٢ - يبلغ عدد السكان العاملين في مونتسيرات حوالي ٢ ٥٠٠ نسمة، و ٥٠ في المائة منهم من مواطني الإقليم. ويحكم علاقات العمل قانون العمالة وقانون العمل (وكلاهما نُقحا في عام ٢٠١٢) اللذان توفر وزارة العمل بموجبهما خدمات الوساطة والتوفيق، وتضطلع محكمة العمل بتسوية المنازعات. وتمثل نقابة عمال مونتسيرات المتحدين العمال خارج الخدمة العامة. ولا توجد تشريعات بشأن الحد الأدنى للأجور.

٢٣ - وينص قانون العمل بصيغته المنقحة في عام ٢٠١٢ على المساواة في المعاملة في العمل، بغض النظر عن العرق أو اللون أو نوع الجنس أو المعتقد الديني أو الأصل العرقي أو الجنسية أو الرأي السياسي أو الانتماء السياسي أو الإعاقة أو المسؤوليات الأسرية أو الحمل أو الحالة الزوجية أو العمر.

٢٤ - وفي عام ٢٠١٤، واصلت حكومة الإقليم معالجة مسألة النقص المزمن في اليد العاملة الماهرة عن طريق تقديم حوافز الانتقال لمواطني مونتسيرات العائدين ومنح تصاريح عمل لغير المواطنين لتلبية الطلب على اليد العاملة المحترفة وغيرها من اليد العاملة الماهرة. ويخضع منح تصاريح العمل لقانون الهجرة لعام ٢٠٠٢.

جيم - التعليم

٢٥ - لدى مونتسيرات هياكل أساسية وخدمات تعليمية تتيح إمكانية الاستفادة بشكل كامل من فرص التعليم الابتدائي والثانوي. ويبدأ التعليم الإلزامي في سن الخامسة ويستمر حتى بلوغ سن ١٦ سنة. ووفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم، ففي عام ٢٠١٤، كانت مدرستان من أربع مدارس ابتدائية والمدرسة الثانوية الوحيدة مدارس عامة؛ وتخرج ٥٥ تلميذاً من المدرسة الثانوية في عام ٢٠١٤. ووزارة التعليم مسؤولة عن التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وفي المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة وتدريب المعلمين ودعم التعليم. وتوجد عدة مراكز لرعاية الأطفال ودور حضانة تابعة للحكومة، ومركز واحد تابع للقطاع الخاص لرعاية الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة. ومنذ عام ٢٠١٣، تم اتخاذ الترتيبات اللازمة للاستعانة بأخصائي في مجال حماية الأطفال لكي يشرف على وضع إطار متعدد الوكالات لحماية الأطفال في الإقليم.

٢٦ - وتقدم كلية مونتسيرات المتوسطة في سالم دورات دراسية متقدمة للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٨ عاماً، بالإضافة إلى دراسة التمريض، وبعض الدورات لتعليم المهارات التقنية. ولدى جامعة جزر الهند الغربية قسم خارجي بجوار الكلية المتوسطة. ويمكن لخريجي الكلية التسجيل في دورات دراسية تقدمها الجامعة عن بُعد للحصول على درجات علمية مختلفة.

٢٧ - ويدفع مواطنو أقاليم ما وراء البحار نفس رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية. وفي الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، حصل أحد الطلاب من مونتسيرات على منحة تشيفنغ الدراسية للدراسة في المملكة المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يُتيح الاتحاد الأوروبي، وفقاً للقرار الذي اتخذه مجلس الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بشأن ارتباط بلدان ما وراء البحار بالاتحاد الأوروبي، إمكانية الحصول على التمويل الأفقي من صناديق منها صناديق الاتحاد الأوروبي، كصندوق التعليم العالي وصندوق التعليم المهني.

دال - الصحة العامة

٢٨ - تتولى وزارة الصحة مسؤولية توفير خدمات الصحة الأولية والثانوية، بما في ذلك توفير الرعاية لدى الأسر الحاضنة، وإسداء المشورة المتعلقة بالسياسات العامة الصحية في مجالات الرعاية الطبية العامة، والرعاية الجراحية، والاختبارات التشخيصية، والعناية بالعين والأذن، والأدوية. وتقدم حكومة الإقليم خدمات طب الأسنان الطارئة مجاناً للأطفال في سن الدراسة ولكبار السن والحوامل وموظفي الحكومة، بالإضافة إلى خدمات صحية عالية التخصص من خلال إبرام ترتيبات مع عدد من الأخصائيين لزيارة الإقليم. وتتخذ في الوقت نفسه ترتيبات للإجلاء الطبي الطارئ إلى أنتيغوا وبربودا وغوادلوب.

٢٩ - وتشمل المرافق الصحية في الإقليم مستشفى غليندون في سانت جونز في الشمال وسعته ٣٠ سريراً، ويتمتع بالقدرة على تغطية جميع المسائل الصحية الروتينية وإجراء الفحوصات بالأشعة السينية والعمليات الجراحية البسيطة، بالإضافة إلى عدة عيادات للرعاية الصحية الأولية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، كان التخطيط جارياً في عام ٢٠١٤ لتوسيع المستشفى بمنحة قدرها ٨,٤ ملايين جنيه استرليني مقدمة من المملكة المتحدة. ووفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم، من المتوقع أن تبدأ أعمال البناء في الربع الأول من عام ٢٠١٥، وأن تنتهي في عام ٢٠١٧.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٣٠ - تركز دائرة الشرطة الملكية بمونتسيرات، في إطار استراتيجية مدتها خمس سنوات، على حفظ الأمن في الأحياء بالاستناد إلى المعلومات الاستخباراتية، وعلى الحد من الجريمة والحيلولة دون وقوعها، والشراكة في نظام العدالة الجنائية. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن معدلات الجريمة في مونتسيرات منخفضة جداً بالمقارنة مع سائر بلدان منطقة البحر الكاريبي.

٣١ - وتشير المصادر الرسمية إلى أن المملكة المتحدة قامت في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بتوفير التمويل للاستعانة بخدمات مستشار في مجال إنفاذ القانون مقره في ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية، للقيام بتنسيق وإدارة وتيسير التدريب وإسداء المشورة الاستراتيجية لوكالات إنفاذ القانون في الإقليم للأخذ بأساليب ومهارات جديدة. وعلاوة على ذلك، ففي عام ٢٠١٤، قامت السفينتان Argyll و Severn، وهما سفينتان من سفن صاحبة الجلالة، بدوريات في منطقة البحر الكاريبي وشمال المحيط الأطلسي لتوفير الإغاثة في حالات الكوارث وتقديم المساعدة الإنسانية عند الحاجة. كما قامت بدوريات لمكافحة أنشطة الاتجار

بالمخدرات ومنعها. وأجرت السفينتان زيارات استطلاعية إلى الإقليم من أجل تحسين عملياتهما التنسيقية مع الهيئات المحلية لإدارة الكوارث والأمن.

واو - حقوق الإنسان

٣٢ - يكفل دستور الإقليم الحقوق والحريات الأساسية للفرد. وتسري على مونتسيرات أحكام الصكوك الدولية والأوروبية الرئيسية لحقوق الإنسان.

٣٣ - أما لجنة حقوق الإنسان في الإقليم المنشأة في عام ٢٠٠٥، فتساعد على أن يفي الإقليم بالتزامات تقديم التقارير المنوطة به بموجب مختلف الاتفاقيات الدولية، وترصد تنفيذ الاتفاقيات، وتُسدي المشورة للحكومة بشأن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان. وينص قانون مركز الطفل لعام ٢٠١٢، الذي بدأ نفاذه في عام ٢٠١٣، على إلغاء التمييز القانوني بين مركز الأطفال المولودين في إطار الزواج أو خارج إطار الزواج.

خامسا - البيئة والنشاط البركاني

٣٤ - عقب ثوران بركان سوفيرير هيلز في عام ١٩٩٥، أُقيمت منطقة محظورة تتألف تقريباً من ثلثي جنوب الجزيرة. وظل البركان هادئاً منذ آخر ثوران كبير له في شباط/فبراير ٢٠١٠، وخُففت في عام ٢٠١٤ القيود المفروضة على منع الوصول إلى المنطقة ج، التي تندرج ضمن المنطقة المحظورة، ليُصبح من الممكن الوصول إليها على مدار الساعة. واستمرت أيضاً أعمال إصلاح الجسور والطرق ومحاري الصرف التي دُمّرت بفعل الفيضانات والانحيالات الأرضية الناجمة عن هبوب إعصار إيرل في عام ٢٠١٠.

٣٥ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لدى مونتسيرات إطار مؤسسي واضح المعالم لمواجهة الكوارث، تم اختباره في عام ٢٠١٣ في عملية تمرين سُميت غرين فلاش. وتحدد الخطة الوطنية للأعاصير، التي أُعدت في عام ٢٠١٣ ويجري تنقيحها سنوياً، المهام الرئيسية التي يجب على الوكالات أو الوزارات أو الإدارات في الإقليم الاضطلاع بها في إطار النظام الوطني لإدارة الطوارئ للاستعداد لوقوع الأحوال الجوية المدارية والتصدي لها.

٣٦ - وكما أُفيد سابقاً، حدّد التقرير عن الاستدامة في أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، الذي أصدرته لجنة المراقبة البيئية في مجلس العموم للمملكة المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، شواغل مالية ومؤسسية تتعلق بالمخاطر التي تهدد الموائل والأنواع الفريدة وحماية التنوع البيولوجي في أقاليم ما وراء البحار. وفيما يتعلق بمونتسيرات، أشارت اللجنة إلى أنه تم في عام ٢٠٠٨ عرض مشروع قانون للإدارة البيئية في الإقليم لإنشاء

ضوابط تخطيط أساسية، وحتى تاريخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، لم يكن مشروع القانون قد أُقرَّ بعد. ويفتقر الإقليم إلى المعايير الأساسية لمراقبة حركة العمران كالتقييمات القانونية للأثر البيئي للخطط الرئيسية لأنشطة العمران والتنمية الاستراتيجية. ويتضمن التقرير حالة بركة باير كمثال على أنشطة العمران المدمرة للبيئة التي أثرت على منطقة أشجار المانغروف الوحيدة المتبقية على الجزيرة. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لم يكن مشروع قانون الإدارة البيئية قد أُقرَّ حتى شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٣٧ - ووُضعت استراتيجية التنوع البيولوجي لأقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة لتكون أداة رئيسية لتمكين حكومات المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة ما وراء البحار من الوفاء بالالتزامات الدولية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي وباستخدامه المستدام. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، نُشر تقرير عن الأنشطة الجارية والأنشطة المقررة التي تتلقى الدعم من وزارة البيئة والأغذية وشؤون الأرياف، ووزارة الخارجية والكمونولث البريطانية، ووزارة التنمية الدولية في حكومة المملكة المتحدة، وهيئتها الاستشارية القانونية، وهي اللجنة المشتركة لحفظ الطبيعة، وذلك في كل مجال من المجالات التي تغطيها الاستراتيجية. ومن بين ما تناوله التقرير الأنشطة المضطلع بها في أنغويلا وبرمودا وبيكتيرن وجبل طارق وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر فوكلاند (مالفيناس)^(١) وجزر كايمان وسانت هيلانة ومونتسيرات.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٣٨ - ومونتسيرات عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي هيئتها الفرعية. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن الإقليم يواصل الحوار الثنائي مع صندوق النقد الدولي بمشاركة القطاع العام في الإقليم وممثلي القطاع المصرفي والأعمال التجارية والتقابات.

٣٩ - ومونتسيرات عضو مؤسس في كل من الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وعضو في المؤسسات المرتبطة بكلتا المنظمتين، ومنها جامعة جزر الهند الغربية، ومصرف التنمية الكاريبي، والمصرف المركزي لشرق الكاريبي، بالإضافة إلى جمعية منظمة دول شرق البحر الكاريبي التي أنشئت في عام ٢٠١٢. بموجب معاهدة باستير المنقحة لدعم العمل التشريعي للمنظمة. وعلاوة على ذلك، يتمتع الإقليم بمركز المراقب لدى فرقة العمل

(١) ثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

المعنية بالإجراءات المالية لمنطقة البحر الكاريبي، وهو عضو في آلية مصائد الأسماك الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي.

٤٠ - ونظراً لأن مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تابع للمملكة المتحدة، فإنها تنتسب إلى الاتحاد الأوروبي دون أن تكون جزءاً منه. والإقليم شريك في الاتحاد بموجب القرار المذكور أعلاه الذي اتخذته مجلس الاتحاد الأوروبي، حسبما تشير إليه الدولة القائمة بالإدارة، لتحقيق عدة أغراض منها الابتعاد عن النهج التقليدي للتعاون الإنمائي والانتقال إلى شراكة تبادلية تعزز التنمية المستدامة وقيم ومعايير الاتحاد الأوروبي في العالم الأوسع.

سابعاً - مركز الإقليم مستقبلاً

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤١ - ترد في الفرع الأول أعلاه معلومات عن موقف حكومة الإقليم بخصوص مركز مونتسيرات في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٢ - في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ذكر ممثل المملكة المتحدة، في الجلسة الخامسة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المنعقدة خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة ما وراء البحار تتسم بالحدثة وتستند إلى الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار ما إذا كان سيظل إقليماً بريطانياً. وإذا ما اختار شعب أي إقليم أن يظل إقليماً بريطانياً، فإن المملكة المتحدة ستحافظ على العلاقة الخاصة التي تربطها به وستمتن أواصرها.

٤٣ - ومضى الممثل قائلاً إنه منذ أن نشرت حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كتاباً أبيض بعنوان "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة"، فإن المملكة المتحدة تعمل بشكل وثيق مع الأقاليم على تدعيم هذه الشراكة. وقال إن حكومة بلده مسؤولة بشكل أساسي عن كفالة الأمن والحكم الرشيد في أقاليمها الواقعة ما وراء البحار. وعززت المملكة المتحدة الاجتماع السنوي بإشراك قادة الأقاليم ليصبح مجلساً وزارياً مشتركاً، وأناطت به ولاية واضحة لتولي قيادة الأعمال المتصلة باستعراض وتنفيذ الاستراتيجية والالتزامات المحددة في الكتاب الأبيض.

٤٤ - وفي الاجتماع الثالث للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن في ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اتفقت المملكة المتحدة وقادة أقاليم

ما وراء البحار على إصدار بيان تضمن الفقرات التالية التي تبين الموقف المشترك للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار فيما يتصل بتقرير المصير:

تتمتع شعوب كافة الأقاليم بالحق في تقرير المصير. وبالنسبة للأقاليم التي يرغب سكانها الذين يقيمون إقامة دائمة بها في طلب شطب اسم أقاليمهم من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستواصل المملكة المتحدة تأييد هذه الطلبات. وحكومات الأقاليم مسؤولة سياسيا أمام هيئاتها التشريعية عن ممارسة ما فُوض لها من مجالات في السياسات العامة. وسنواصل العمل معا من أجل إقامة مؤسسات حكومية وديمقراطية تتيح تمتع الأقاليم بأكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي، بما يتواءم مع التزامات المملكة المتحدة فيما يتعلق بمسؤولياتها السيادية.

ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٥ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرارين ١٠٥/٦٩ ألف وباء، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٤ (A/69/23) وعلى التوصية التي قدمتها اللجنة الرابعة لاحقا. ويتعلق الجزء السابع من القرار بامونتسيرات. وجاء في ذلك الجزء من القرار أن الجمعية العامة:

(أ) تشير إلى دستور مونتسيرات الصادر في عام ٢٠١١ وإلى الأعمال التي اضطلعت بها حكومة الإقليم للمضي قدما نحو توطيد المكاسب التي ينص عليها الدستور؛

(ب) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة إلى الإقليم إذا طلبها؛

(ج) ترحب بمشاركة الإقليم في تدشين جمعية منظمة دول شرق البحر الكاريبي في عام ٢٠١٢، وفي أعمال منظمة دول شرق البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(د) تهيب بالدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات أن تواصل تقديم المساعدة إلى الإقليم لتخفيف آثار الانفجار البركاني.